

# العدوان الإسرائيلي على لبنان: الاستراتيجية الثابتة والظروف المتغيرة

## حسين يوسف سالم القطروني

باحث ليبي متخصص في الشؤون والقضايا المتعلقة بالصراع والتعاون  
وإدارة الأزمات في منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي.

### مقدمة

في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ قامت القوات الإسرائيلية المحتلة بشنّ عدوان عسكري بحري وجوي وبري على لبنان، الأمر الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية للدولة اللبنانية.

وقد تذرعت حكومة العدو الإسرائيلي بقيام حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية بخطط جنديين إسرائيليين وقتل عدد آخر منهم، وهذا ما أحدث انقساماً في وجهات النظر حول إلقاء المسؤولية الأساسية على الطرف المسؤول عن اندلاع هذه الحرب.

وفي الوقت الذي انبرت فيه بعض الأطراف إلى إلقاء المسؤولية الأساسية على حركة المقاومة اللبنانية الإسلامية باعتبارها المسؤول الأول عن خطف الجنديين الإسرائيليين وإطلاق الصواريخ على شمال فلسطين المحتلة، اتجهت أطراف أخرى إلى إلقاء المسؤولية الكاملة على الاحتلال الإسرائيلي باعتباره الطرف المحتل لمزارع شبعا في الجنوب اللبناني والطرف الممارس للعدوان المتكرر على الشعب والدولة اللبنانية.

بناءً على ذلك، سعت هذه الدراسة إلى البحث عن أسباب أعمق من تلك الأسباب السطحية التي ذكرناها سابقاً، وعن تفسيرات أشمل وأعمق من تلك التفسيرات والتحليلات الجزئية بحيث نأخذ في الاعتبار العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ودورها في نشوب الحرب الإسرائيلية ضدّ لبنان.

في هذا الإطار، فإن تحليلنا العميق والشامل ينطلق من منطلق فكري واستراتيجي نعتبره السبب الأساسي والمباشر في تفسير دوافع العدوان الإسرائيلي على لبنان. إن المنطلق الفكري والاستراتيجي الذي نتحدث عنه يركز على فهمنا «موقع الجنوب اللبناني في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي»، وهذا ما تهدف هذه الدراسة إلى توضيحه بشكل تحليلي مقارنة للعدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢، والعدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، ونظراً إلى تأثير هذا الفكر، وأيضاً قرار الحرب، بالظروف المحلية في إسرائيل ولبنان من

جهة، وتأثره أيضاً بالظروف الإقليمية والدولية، من جهة أخرى؛ فقد اهتمت هذه الدراسة بالتحليل العلمي المترابط للعلاقة بين هذه المتغيرات والعدوان.

ولإضفاء الصفة العلمية على الدراسة تمّ تحديد الفرضية التالية:

«نظراً إلى وجود تشابه كبير في الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في عدوانها على لبنان عام ١٩٨٢ وعام ٢٠٠٦ نستنتج أن العدوان الإسرائيلي على لبنان مرتبط بوجود مكانة خاصة للجنوب اللبناني في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي من جهة، وبالظروف اللبنانية والإقليمية والدولية التي دفعت الطرفين الإسرائيلي واللبناني نحو الحرب، [من جهة أخرى].»

وبناء على ذلك، تناولت هذه الدراسة موضوع الحرب الإسرائيلية تجاه لبنان في أربعة محاور أساسية:

**الأول:** مقدمات وأسباب العدوان الإسرائيلي على لبنان وردود الأفعال العربية والدولية.

**الثاني:** الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية للعدوان على لبنان. وكي يتسنى للباحث إجراء المقارنة المطلوبة بين الأهداف الاستراتيجية للعدوانين. تم تقسيم هذا المحور إلى قسمين:

١ - الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية للعدوان على لبنان عام ١٩٨٢.

٢ - الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية للعدوان على لبنان عام ٢٠٠٦.

**الثالث:** الظروف السياسية اللبنانية المتغيرة منذ سنتين تقريباً، وربط هذه الظروف بالأوضاع الإقليمية والدولية لمعرفة أثر ذلك في الاتجاه بالأطراف الأساسية في الصراع نحو الحرب.

**أما المحور الرابع والأخير،** فقد تركّز الحديث فيه على الجهود الدبلوماسية العربية والدولية لاحتواء العدوان الإسرائيلي على لبنان، والتي أسفرت عن صدور القرار رقم (١٧٠١) من مجلس الأمن، والقاضي بنشر قوات دولية في جنوب لبنان ووقف العمليات الحربية.

## أولاً: مقدمات وأسباب العدوان الإسرائيلي على لبنان وردود الأفعال العربية والدولية

في الثاني عشر من شهر تموز/يوليو من عام ٢٠٠٦ قامت قوات العدو الصهيوني بمهاجمة الأراضي اللبنانية مبتدئة عدواناً عسكرياً، بحراً وجواً وبراً، وقصفاً بالمدافع وغارات بالطائرات، أدى إلى تدمير البنية التحتية للدولة اللبنانية، إذ تمّ تدمير جسر ومبان ومؤسسات، إضافة إلى قتل مدنيين أبرياء وتشريد قرابة المليون شخص من منازلهم. وقد تذرعت القيادة الإسرائيلية بأن هذا العدوان يأتي كرد فعل مباشر على قيام حركة

المقاومة الإسلامية في لبنان بخطف جنديين إسرائيليين. وفي ردّ فعل مباشر على هذا العدوان الصهيوني قامت المقاومة اللبنانية بقصف صاروخي مكثف على البلدات والمستوطنات في شمال إسرائيل، بالإضافة إلى جرح العديد من الجنود الإسرائيليين وقتل بعضهم في اشتباكات عنيفة في بعض المدن اللبنانية في الجنوب. وعلى الرغم من الاختلاف الواضح في موازين القوى العسكرية بين الطرفين، إلا أن عناصر المقاومة اللبنانية تمكنت من الصمود والرد على العدوان الإسرائيلي، وإحراج قوات العدو الإسرائيلي، والتقليل من هيبة الأسطورة العسكرية لإسرائيل.

إن العدوان الإسرائيلي على لبنان يأتي هذه المرة في ظلّ أوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة تمرّ بها المنطقة العربية بصفة خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، إذ ما زالت الأوضاع السياسية والأمنية في العراق تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، كما أن الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية تبدو أكثر سوءاً أيضاً، فالقوات العسكرية الإسرائيلية تقوم بعدوان مزدوج على لبنان وفلسطين، وتعمل على إسقاط حكومة حماس بكلّ الوسائل المتاحة. لقد بلغ الأمر بإسرائيل حدّ اختطاف قيادات سياسية من حركة حماس، ومن جهة أخرى تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة ضغوط سياسية وعسكرية على كلّ من إيران وسوريا منذ فترة بهدف إجبار الأولى على وقف برنامجها النووي، وبهدف إخضاع الثانية للمطالب الأمريكية بوقف الدعم للمقاومتين العراقية واللبنانية. كما أن الأوضاع الأمنية في أفغانستان لا تبدو أحسن مما هي في لبنان وفلسطين والعراق، وهكذا تبدو الأزمة اللبنانية الحالية جزءاً من أزمة عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط ككل. والسبب في ذلك يعود إلى السياسات الأمريكية والإسرائيلية الخاطئة، والتصورات التي تسعى كلّ منها إلى تطبيقها على المنطقة، لذلك لا نستغرب التطابق في لغة الخطابين الأمريكي والإسرائيلي، إذ اعتبر إيهود أولمرت كلاً من حماس ولبنان وإيران محور الشر في المنطقة، مقتدياً في ذلك بما طرحه بوش في السابق من تصور اعتبر فيه إيران والعراق وكوريا الشمالية محور الشر في العالم.

وهكذا نصّبت إسرائيل نفسها حاكماً أخلاقياً يوزع محاور الخير والشر بحسب أهوائه الشخصية تماماً كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قضية اختطاف الجنديين الإسرائيليين ليست إلا ذريعة من الذرائع التي تقدّمها إسرائيل لتبرير عدوانها الهمجي على شعب لبنان، والدليل على ذلك أنها في عدوانها عام ١٩٨٢ اتخذت إسرائيل من قضية محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن ذريعة لذلك العدوان، على الرغم من عدم كشف المصادر البريطانية الحقيقة بعد قبضها على مطلقي النار على السفير، وإنكار منظمة التحرير الفلسطينية هذا العمل<sup>(١)</sup>.

(١) انظر حسن صعب في: «العرب والعدوان الإسرائيلي على لبنان (ملف)»، «شؤون عربية»، العدد ١٧

(تموز/يوليو ١٩٨٢)، ص ١٠.

إن الذي يدفع ثمن هذا العدوان هو الشعب اللبناني، نساءً وأطفالاً وشيوخاً، وإذا كان في العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ١٩٨٢ قد اعترض البعض على تحويل لبنان إلى إسفنجة تمتص كل المتاعب والمصائب والمشاكل والهموم العربية من دون دول الجوار الأخرى لفلسطين، وتحمله قضية العرب المركزية، وهي قضية فلسطين، على كاهله الضعيف، فإن هذا العدوان الإسرائيلي الجديد قد يعمل على توحيد الصف اللبناني خلف المقاومة اللبنانية لأنها تحمل همّاً لبنانياً خاصاً، وهو تحرير مزارع شبعا من الاحتلال الصهيوني، استكمالاً لتحرير جنوب لبنان من الإسرائيلي الذي بدأ بالانسحاب من دون أي قيد أو شرط في عام ٢٠٠٠<sup>(٢)</sup>.

أما في ما يتعلق بردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية على العدوان الإسرائيلي على لبنان، فيمكن القول إن ردّ الفعل السعودي الرسمي كان من أول ردود الأفعال العربية، إذ اعتبر العمل الذي قامت به المقاومة الإسلامية من خطف للجنديين الإسرائيليين مغامرة، كما إن أحد علماء الدين في السعودية، وهو بن جبرين، أصدر فتوى بعدم مناصرة المقاومة الإسلامية أو الدعاء لها في لبنان بالنصر باعتبار أن عناصرها شيعة وخوارج. وقد لاقت هذه الفتوى ردود أفعال إسلامية رافضة، إذ أصدر الاتحاد العالمي للمسلمين فتوى مخالفة دعا فيها إلى ضرورة نصرّة المقاومة الإسلامية في لبنان لأن الشيعة جزء من الأمة الإسلامية، وهذا ما قال به الشيخ يوسف القرضاوي في فتواه التي نشرت على موقعه على شبكة المعلومات العالمية<sup>(٣)</sup>.

ومن أجل فهم أوسع وأعمق لأسباب العدوان الإسرائيلي على لبنان نجد أن الباحثين في العلاقات الدولية قد اتجهوا في أبحاثهم ومؤلفاتهم إلى تحديد العديد من التفسيرات لأسباب الحرب في العلاقات، ومن بين هذه التفسيرات المتعددة نجد أن هناك أربعة تفسيرات يصلح كل منها ليكون تفسيراً لسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان. وهذه الأسباب هي:

## ١ - التفسيرات النفسية

في هذه التفسيرات يمكن القول إن الميل الإسرائيلي للعدوان على لبنان بالطريقة الوحشية التي تمّ بها يعكس وجود أسباب نفسية من ورائه، إذ يذهب علماء العلاقات الدولية عند حديثهم عن التفسيرات العلمية لظاهرة الحرب في المجتمع الدولي إلى التأكيد على وجود قائمة طويلة من الدوافع النفسية، منها على سبيل المثال الدافع الكامن للعدوان، والسادية، والانتقام، والإحباط... الخ.

(٢) محمد المجذوب، في: المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣) للحصول على المزيد من التفاصيل بخصوص فتوى الشيخ يوسف القرضاوي بشأن المقاومة اللبنانية، انظر موقعه الشخصي: < <http://www.qaradawi.net> > أو الرجوع إلى موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين: < <http://www.iumsonline.net> > .

## ٢ - التفسير الاقتصادي

يشير هذا التفسير إلى أن العدوان الإسرائيلي على لبنان قد يكون نتيجة أسباب اقتصادية، إذ استطاع لبنان خلال السنوات الماضية أن يعيد بناء اقتصاده، وأن يجذب استثمارات خارجية، وكذلك أن يستقطب العديد من السياح الأجانب بعد سنوات طويلة من الحرب والمعاناة وعدم الاستقرار. وقد أدى هذا التطور إلى تحول لبنان إلى أكبر دولة منافسة للاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة في مجال السياحة والاستثمار، بل التفوق عليها أيضاً، وهذا ما دفع إسرائيل إلى الاتجاه إلى تدمير البنية الاقتصادية للدولة اللبنانية من جسور ومبان ومؤسسات منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب.

## ٣ - التفسير السياسي

يتمثل مؤدى هذا التفسير في نتائج الانتخابات التي جرت في إسرائيل في أوائل عام ٢٠٠٦، إذ عكست نتائج هذه الانتخابات عدم قدرة أي من القيادات أو التيارات السياسية في إسرائيل على الفوز بأغلبية ساحقة، بل عكست ما هو أخطر من ذلك، وهو عزوف عدد كبير من الإسرائيليين عن الإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات. وفي مثل هذه الحالة قد تلجأ بعض التيارات السياسية إلى إثارة حرب خارجية من أجل دفع الشعب للالتفاف حولها والرفع من رصيدها الجماهيري، لكن نتيجة الحرب كانت عكسية، إذ أدى النصر الذي حققته المقاومة على إسرائيل إلى تدني شعبية إيهود أولمرت، بل أيضاً مطالبة البعض باستقالته هو ووزير دفاعه.

وفي معرض انتقاد الصحف الإسرائيلية نتائج الحرب التي أشعلتها إسرائيل ضد لبنان تقول إحدى الصحف الإسرائيلية: «وأمام هذا الواقع وتعقيداته يصعب الحديث عن إنجازات تحفظ لرئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت ووزير دفاعه عمير بيرتس ماء الوجه». فقد أراد الرجلان لاعتبارات شخصية، وفق المعلق في هآرتس يوئيل ماركوس، استخدام الحرب كمنصة انطلاق نحو زعامة الحلبة السياسية لاحقاً.

ويبدو أن هذا الطموح تحطم على صخرة صمود المقاومة في الجنوب، على رغم أن الثمن في لبنان كان باهظاً جداً. وفي حال كهذه، وقبل أن تصمت المدافع أو يخفّ لهيب النيران يبدو أن الهزة الأرضية السياسية في إسرائيل وشبكة الوقوع. فالنموذج الإسرائيلي لا يحتمل الهزائم، حتى ولو كانت تعني تعادلاً<sup>(٤)</sup>.

## ٤ - التفسير الأمني والاستراتيجي

يشير هذا التفسير إلى أن العدوان الإسرائيلي على لبنان يأتي في سياق وجود تهديد أمني من قبل المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان، وبالتالي فإن الاستراتيجية الإسرائيلية

(٤) لمزيد من المعلومات، انظر: حلمي موسى، «نصوص من الصحافة الإسرائيلية»، السفير، ٢٠٠٦/٨/١٤.

مبنية على أساس عدم السماح لأية قوة مسلحة بالوجود في جنوب لبنان وتهديد أمن شمال إسرائيل، كما إن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمزارع شبعا تعطي لهذا التفسير أهمية إضافية، فهذه المزارع تمدّ إسرائيل بكميات كبيرة من المياه التي تحتاج إليها، وبالتالي فإن المطالبة المتكررة من قبل المقاومة اللبنانية بتحرير هذه المزارع من السيطرة الإسرائيلية يدفع إسرائيل إلى خوض حرب عدوانية نظراً إلى الشعور بالتهديد الاستراتيجي من جراء هذه المطالبة المتكررة.

والواقع أنه يصعب ترجيح كفة تفسير على آخر، فالملاحظ أن كلاً من هذه التفسيرات الأربعة يصلح لأن يكون سبباً مباشراً للعدوان الإسرائيلي على لبنان<sup>(٥)</sup>. والأهم من ذلك أن كلاً من التفسيرات الأربعة السابقة تبدو تفسيرات متكاملة تعطينا تفسيراً موسعاً وشاملاً للإجابة عن السؤال التالي:

لماذا اعتدت إسرائيل على لبنان في هذا الوقت بالذات؟

## ثانياً: الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية للعدوان على لبنان

### ١ - الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية للعدوان على لبنان عام ١٩٨٢

في يوم ٤ حزيران/ يونيو من عام ١٩٨٢ عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً اتخذت فيه قراراً بغزو لبنان تحت مسمى عملية عسكرية تحمل الرمز العسكري «أورانيوم»، والرمز السياسي الإعلامي «سلامة الجليل». وقد نصّ القرار على تكليف الجيش الإسرائيلي مهمة إبعاد مستوطنات الشمال عن مدى نيران الإرهابيين، بحسب التعبير الإسرائيلي طبعاً، المتمركزين وقيادتهم وقواعدهم في جنوب لبنان. كما إن القرار السابق أشار إلى ضرورة إيجاد حلّ سياسي للأزمة اللبنانية يتفق والمصالح الإسرائيلية وأمن المستوطنات الشمالية. وهكذا بدأت العملية العسكرية الإسرائيلية باشتراك نحو ١٠٠ ألف إلى ١٢٥ ألف عنصر من القوات البرية، وتشكيلات من القوات الجوية، ومعظم القوات البحرية. وقد بدأت العملية بقصف جوي ومدفعي كثيف وواسع شمالاً شمل جنوب لبنان كلّه وبيروت، وكان توقّعت القصف تمام الساعة ١٥:٣٠ من يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، واستمر حتى ٥ حزيران/ يونيو، ثمّ بدأ تنفيذ الهجوم البري والجوي والبحري، وقد أشرف على تنفيذ هذا الهجوم أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي السابق<sup>(٦)</sup>.

(٥) للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن الأسباب الخاصة بنشوب ظاهرة الحرب في العلاقات، انظر: إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط ٢ (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ٢٦٤، حيث يطرح مجموعات من الأسباب يسميها تجاوزاً نظريات سياسية وفنية وأمنية واقتصادية، وعلاقة كلّ منها بالآخر والصراع في العلاقات الدولية. (٦) فيصل الحوراني، «أهداف الغزو الإسرائيلي للبنان»، **شؤون عربية**، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٢).

ويذهب فيصل الحوراني في تحديده أهداف الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ إلى تقسيم هذه الأهداف إلى أربعة أساسية<sup>(٧)</sup>:

أ - إبعاد الفدائيين الفلسطينيين مسافة أربعين كيلومتراً عن خطوط الهدنة مع لبنان، وتشكيل حاجز أمني تحت إشراف القوات الدولية يفصل بين مناطق وجود الفدائيين الفلسطينيين والمستوطنات اليهودية في شمال إسرائيل حتى تكون بمنأى عن مرمى الأسلحة الفلسطينية. ولهذا أطلق على عملية العدوان اسم عملية «سلامة مستوطنات الجليل».

ب - تدمير ما وصفته بيانات الجيش الإسرائيلي بالقاعدة التحتية لقوات منظمة التحرير الفلسطينية من أجل منعها من القيام بعمليات عسكرية تجاه إسرائيل.

ج - إخراج قوات الردع العربية السورية من لبنان.

د - ترتيب أوضاع لبنان الأمنية والسياسية بما يتلاءم مع حاجات السياسة الإسرائيلية، بالإضافة إلى مطالبة إسرائيل بتوقيع لبنان معاهدة سلام مع إسرائيل على غرار معاهدة كامب ديفيد.

وقد أكد هيثم كيلاي في دراسة له عن الغزو الإسرائيلي على لبنان الأهداف نفسها أيضاً، إذ أشار إلى أن أهداف العدوان الإسرائيلي تمثلت في<sup>(٨)</sup>:

أ - إخراج القوات الفلسطينية والسورية من لبنان واتخاذ ترتيبات تضمن عدم عودة المقاومة الفلسطينية إلى لبنان.

ب - إنشاء منطقة منزوعة السلاح تمتد إلى مسافة أربعين إلى خمسة وأربعين كيلومتراً عن الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

ج - إقامة حكومة قوية في لبنان تكون مستعدة لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

إن هذه الأهداف تأتي في الواقع في إطار فهمنا الإطار الاستراتيجي للسياسة الأمنية الإسرائيلية في عقد الثمانينيات، وفي هذا الإطار الاستراتيجي يبدو أن القيادة الإسرائيلية رأت في المواجهة العربية والتوسع السوفياتي المرتكز على المواجهة العربية من أهم المخاطر الخارجية التي تهدد الأمن الإسرائيلي. ولهذا، فإن تصفية المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، وضرب القوات السورية، أصبحت من أهم الأهداف الاستراتيجية في تلك المرحلة بالنسبة إلى إسرائيل.

وفي تقييم شامل مدى قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها الأساسية من العدوان، يمكننا القول إنه على المدى القريب استطاعت أن تحقق نجاحاً واضحاً في ذلك، إذ أدى

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٨) هيثم الكيلاني، «موقع غزو لبنان في الاستراتيجية الإسرائيلية»، شؤون عربية، العددان ١٩ - ٢٠ (أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، ص ٢٠.

العدوان إلى توجيه ضربة قوية وقاصمة إلى حركات المقاومة الفلسطينية في بيروت، وكذلك ضربة قوية وقاصمة إلى القوى اللبنانية والوطنية من الناحية العسكرية، أما على المدى البعيد، وبخاصة في ما يتعلق بالناحية السياسية، فقد فشلت إسرائيل فشلاً ذريعاً، فمُنظمة التحرير عززت مكانها السياسي كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني إلى أن تمّ الاعتراف بها رسمياً من قبل العدو الإسرائيلي في مفاوضات أوسلو عام ١٩٩٣ في رسائل الاعتراف المتبادلة.

كما إن الاحتلال الإسرائيلي للبنان تحول في ما بعد إلى كارثة على الجيش الإسرائيلي، إذ استنزفت المقاومة العدو الصهيوني عسكرياً، الأمر الذي اضطره إلى الانسحاب من الجنوب من دون قيد أو شرط عام ٢٠٠٠.

وحتىّ الاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع لبنان في عام ١٩٨٣ بشأن السلام، والذي اشتهر باتفاق ١٧ أيار/مايو، سرعان ما انهار.

لكن هذا الفشل الإسرائيلي في تحقيق الأهداف الموضوعة للعدوان عام ١٩٨٢ لم يمنع قيادة العدو من الاستمرار في اعتبار الجنوب اللبناني والمقاومة العربية ضده الخطر الاستراتيجي الأول الذي يهدّد أمن إسرائيل. ولهذا تكرر العدوان مرة أخرى عام ٢٠٠٦ بصورة بشعة ووحشية، فما هي الأهداف الاستراتيجية لهذا العدوان الجديد، وما هي علاقتها بالأهداف السابقة لعدوان عام ١٩٨٢؟

## ٢ - الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية للعدوان على لبنان عام ٢٠٠٦

لقد أدت الحرب العدوانية التي شنتها القوات الإسرائيلية في لبنان عام ١٩٨٢ إلى تحقيق الأهداف الإسرائيلية في تلك الحرب على المدى القريب آنذاك، والمتمثلة في إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت، واتجاهها إلى الإقامة في تونس، ونجاحها بعد ذلك في توقيع اتفاق سلام مع لبنان عرف باتفاق ١٧ أيار/مايو عام ١٩٨٣.

ومما لا شكّ فيه أن هناك عوامل كثيرة وأهدافاً متباينة لاستمرار الصراع والحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان، لكن من الملاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً في الأهداف التي خاضت إسرائيل من أجلها حرب عام ١٩٨٢ والحرب العدوانية لعام ٢٠٠٦. وإجمالاً يمكننا تلخيص أهداف الحرب الإسرائيلية العدوانية في صيف ٢٠٠٦ في الآتي:

أ - نزع سلاح المقاومة الإسلامية اللبنانية وإبعادها عن شمال فلسطين المحتلة.

ب - إعادة ترتيب الأوضاع السياسية الداخلية في لبنان لصالح قوى معينة تمهيداً للدخول في اتفاق سلام مع إسرائيل.

ج - ضمان السيطرة الإسرائيلية على مزارع شبعا.

ويشكل الهدف الثالث هدفاً استراتيجياً مهماً لإسرائيل نظراً إلى تفاقم أزمة المياه داخل الكيان الإسرائيلي، ولذلك تستحوذ قضية المياه على جلّ اهتمام السياسة الإسرائيلية على المسارات الإسرائيلية - اللبناني، والإسرائيلي - المصري، والإسرائيلي - الأردني، وبالتالي فإن الحكومة الإسرائيلية تتجه إلى استخدام التفاوض والحرب لضمان تدفق المياه العربية إليها.

يبدو أن موقف المقاومة اللبنانية الداعي إلى استكمال إسرائيل لانسحابها من الجنوب الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ بالانسحاب من مزارع شبعا المحتلة التي تمدّ الكيان الإسرائيلي بما يحتاج إليه من المياه، يشكل تهديداً استراتيجياً لإسرائيل. ولهذا في تقديرنا أن هذه المطالب المتكررة دفعت إسرائيل إلى التفكير مجدداً في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية في لبنان لصالح قوى سياسية معينة تمكنها في ما بعد من الدخول معها في اتفاق مكتوب حول مياه مزارع شبعا على غرار الاتفاق مع مصر والأردن. وهذا الهدف الإسرائيلي الاستراتيجي لن يتحقق إلا من خلال نزع سلاح المقاومة التي تعدّ طرفاً قوياً في المعادلة السياسية الداخلية في لبنان، ونزع سلاح المقاومة لن يتم إلا من خلال الدخول في حرب عدوانية شاملة، وهو ما تمّ في ١٢/٧/٢٠٠٦.

والحقيقة أن غازي رابعة قد تنبأ بأن إسرائيل ستتمسك بمياه الجنوب اللبناني حتّى في حال انسحابها منه قبل عام على تحقيق ذلك الانسحاب، إذ قال: «حتّى ولو اضطرت إسرائيل إلى إجراء انسحابات مهمة من الجنوب اللبناني تحت وطأة ضربات المقاومة الوطنية، فمن المريح أن تربط الانسحاب النهائي والكامل بقضية المياه، وهي خطوة قد تتخذ مسميات أخرى للتغطية، كالترتيبات الأمنية والتعديلات في الحدود»<sup>(٩)</sup>.

ولهذا، فإن الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦ يقف وراءها تحقيق إسرائيل هدفاً استراتيجياً بعيد المدى يتمثل في محاولة إبعاد حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية من المعادلة الداخلية في لبنان، وبالتالي من المعادلة الإقليمية<sup>(١٠)</sup>.

إلا أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها عن طريق القوى العسكرية، الأمر الذي اضطرها إلى القبول بصيغة القرار رقم (١٧٠١) الذي فشل أيضاً في تحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها. وهذا ما دعا الصحف الإسرائيلية إلى انتقاد هذه الحرب، إذ قالت: «ويمكن لمن يريد إغالة الحكومة الإسرائيلية أن يقول إن ما تحقق من مكاسب لإسرائيل في القرار الدولي تمّ بفضل الهيمنة الأمريكية، وليس بفضل الإنجازات العسكرية الإسرائيلية،

(٩) غازي رابعة، «قضية المياه في مفاوضات السلام العربي - الإسرائيلي»، شؤون عربية، العدد ١٠٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٧٢.

(١٠) سامح راشد، «حرب لبنان: الأسباب وردود الأفعال»، السياسة الدولية، العدد ١٦٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٦).

بل إن أياً من أهداف الحرب الملموسة لم يتحقق، لا على الأرض، ولا في قرار مجلس الأمن، فالقرار لم يُعد الجنود الإسرائيليين إلى إسرائيل من دون قيد أو شرط، كما طالب إيهود أولمرت، والحرب كانت مؤلة جداً للطرفين وليس لطرف واحد بحيث يصعب تخيل إقامة نعمة النسيان في جانب واحد من الحدود»<sup>(١١)</sup>.

### ثالثاً: الظروف السياسية اللبنانية المتغيرة

مرّ النظام السياسي في لبنان خلال السنوات الأخيرة بظروف قد تكون ظروفًا استثنائية مقارنة بالاستقرار الذي شهدته البلاد منذ التوقيع على اتفاق الطائف عام ١٩٩٢ واستتباب الأمن وديناميكية الحياة السياسية، إلا أن صفو هذا الاستقرار بدأ يتعكر فجأة في ظل صدور القرار رقم (١٥٥٩) من مجلس الأمن، والقاضي بانسحاب سوريا من لبنان، ونزع سلاح المقاومة. ومما زاد من تعكر صفو الحياة السياسية والأمنية في لبنان حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

لقد وضعت هذه الحادثة لبنان على حافة كارثة سياسية، حتّى إنّ بعض المراقبين أخذ يتنبأ بإمكانية قرب حرب أهلية، وأصبح الوضع الأمني والسياسي المتفجر في لبنان جزءاً من الوضع الأمني والسياسي المتفجر في المنطقة العربية، في العراق وفلسطين والصومال والسودان، وكذلك في أفغانستان. وبناء على ذلك، يمكننا تحديد ثلاث بؤر للتوتر الداخلي في لبنان:

١ - اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

٢ - الانسحاب السوري من لبنان.

٣ - القوى السياسية اللبنانية ولعبة التوازنات الداخلية والتحالفات الخارجية.

إن بين هذه البؤر الثلاث للتوتر في داخل لبنان من الترابط القوي ما يكفي لأن يكون كلّ منها نتيجة ما قبلها، وسبباً لما بعدها.

#### ١ - اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري

في يوم ٢٠٠٥/٢/١٤ تمّ اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، وهذه الجريمة السياسية وضعت اللبنانيين، سواء كانوا قوى سياسية أو مواطنين، على حافة كارثة أمنية وسياسية لأن رفيق الحريري ارتبط اسمه بمرحلة سياسية اتسم فيها الوضع الداخلي في لبنان بالاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي، حتّى إنّ رفيق الحريري أصبح رمزاً سياسياً من رموز الدولة اللبنانية الحديثة. والكارثة الأكبر هي أن هذه الحادثة قد استغلت من قبل عدة أطراف لتحقيق غايات مختلفة، إذ وجهت أطراف إقليمية ودولية ومحلية من

(١١) حلمي موسى، «نصوص من الصحافة الإسرائيلية»، السفير، ٢٠٠٦/٨/١٤.

داخل لبنان أصابع الاتهام إلى سوريا. وبالفعل صدر قرار من مجلس الأمن لتشكيل لجنة تحقيق في الحادثة، وقد اشتدت الضغوط الأمريكية على سوريا تحت غطاء هذه اللجنة حول قضايا سياسية وأمنية وملفات متعددة، من بينها الدعم السوري للمقاومتين الفلسطينية واللبنانية، والملف الأمني في العراق، والعلاقات مع إيران، وملفات حقوق الإنسان وغيرها.

كما أدت هذه الضغوط إلى تعرض النظام السياسي السوري إلى هزة سياسية كبيرة، وبخاصة بعد انشقاق نائب الرئيس السوري (خدام) عن النظام، وما تبعه من تأزم الوضع السياسي الداخلي من خلال ادعائه بأن النظام السوري هو المسؤول عن اغتيال رفيق الحريري. كما إن المعارضة السورية هي الأخرى باتت تتربص وتتحين الفرصة للاستيلاء على السلطة بمساندة أمريكية، على غرار ما حدث في أفغانستان والعراق. وأمام ضغوط الولايات المتحدة المتزايدة على النظام السوري التي استخدمت فيها كل الوسائل، بدأ النظام السوري يستجيب لبعض المطالبات الأمريكية التي كان من أهمها الانسحاب السوري من لبنان.

## ٢ - الانسحاب السوري من لبنان

بالإضافة إلى المطالبات الأمريكية بضرورة انسحاب سوريا من لبنان، فقد مارست العديد من القوى السياسية اللبنانية دوراً رئيسياً في المطالبة بالهدف نفسه، وبخاصة النائب والوزير السابق وليد جنبلاط وبعض الشخصيات الأخرى التي أخذت تعتبر لبنان رهينة بيد سوريا، بل تصف أيضاً الوجود السوري بالاحتلال. ونتيجة هذه الضغوط الخارجية والداخلية على الوجود السوري في لبنان، اتخذت القيادة السورية قراراً بالانسحاب من لبنان. لقد جعل الخروج السوري من لبنان العملية السياسية الداخلية تتجه في عدة اتجاهات، من أهمها:

أ - المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود باعتبار أنه تركه من تركات الوجود السوري في لبنان.

ب - اتجاه البعض إلى المطالبة بمحاسبة بعض الشخصيات القيادية في الجيش السوري والاستخبارات السورية على فترة وجودهم في لبنان، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التوتر في العلاقات السورية - اللبنانية، إضافة إلى التوتر الناجم عن اتهام سوريا باغتيال رفيق الحريري.

ج - إعادة فتح جبهات للحوار السياسي الداخلي في لبنان بين مختلف القوى السياسية حول عدة ملفات داخلية وخارجية، من بينها العلاقات مع سوريا، ونزع سلاح المقاومة، والمطالبة باستقالة رئيس الجمهورية إميل لحود.

وبإمكاننا القول إن الاتجاه الأساسي للحوار الداخلي قد تركز حول نزع سلاح المقاومة

الإسلامية اللبنانية، وهو ما رفضته قيادة المقاومة بشدة. ونتيجة تزايد الضغوط الدولية والداخلية في هذا الموضوع، لجأت المقاومة الإسلامية اللبنانية إلى تأكيد توثيق علاقاتها بأهم حليفين إقليميين في المنطقة، وهذان الحليفان هما سوريا وإيران. وفي الوقت ذاته وجدت كلٌّ من سوريا وإيران الواقعتين تحت الضغوط الأمريكية في حركة المقاومة الإسلامية الأداة المثالية لممارسة ضغوط أكبر على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال زعزعة أمن واستقرار العدو الإسرائيلي، استناداً إلى قيام حركة المقاومة الإسلامية بحرب بالوكالة مع الولايات من خلال لي يد إسرائيل حتى تصرخ أمريكا.

### ٣ - القوى السياسية اللبنانية والدخول في لعبة التوازنات الداخلية والتحالفات الخارجية

تتميز الحياة السياسية في لبنان بتعدد وتنوع القوى السياسية، إذ يعود السبب المباشر في ذلك إلى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي تشكل منذ استقلال الدولة في عام ١٩٤٣، وبشكل غير مباشر إلى طبيعة العلاقات اللبنانية، سواء كانت علاقات دولية أو إقليمية.

ونتيجة هذا التنوع في العلاقات السياسية تتسم الحياة السياسية في لبنان بعدم الاستقرار السياسي والأمني إلى درجة أدى فيها التدهور إلى قيام حرب أهلية طاحنة في عام ١٩٧٥، تحول فيها لبنان إلى ساحة للقتال والاستقطاب الخارجي لتلك القوى، عربياً وإقليمياً ودولياً. وبعد سنوات طويلة من العنف الطائفي وعدم الاستقرار السياسي والأمني، جاء اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩ ليضع لبنان في مرحلة اتسمت بالأمن والاستقرار السياسي، الأمر الذي مكنه من النهوض اقتصادياً، وإعادة إعمار ما دمرته الحرب. لكن هذا الاستقرار بدأ يتعرض للانحسار بعد الانسحاب المفاجئ للقوات السورية تحت الضغوط الدولية، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٩). كما أن حادثة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري على يد مجهولين دفعت الأوضاع الداخلية في لبنان إلى حافة التصادم بين مختلف القوى السياسية، إذ تشكلت تحالفات داخلية وخارجية بين مختلف هذه القوى من أجل إحداث نوع من توازن القوى والمصالح في ما بينها في ظل الفراغ الأمني والسياسي الذي خلفه خروج القوات السورية. وفي هذا الإطار لا نرمي من خلال هذا القول إلى الدفاع عن الوجود السوري في لبنان، لكن محل الاعتراض الحقيقي هو توقيت الخروج للقوات السورية، والطريقة التي خرجت بها، والأطراف التي وقفت وراءه.

وبشكل عام، فقد أدى الموقف الداخلي للقوى اللبنانية من خروج القوات السورية إلى انقسام هذه القوى إلى قسمين بين موالة ومعارضة.

وبدخول العماد ميشال عون إلى دائرة التنافس والصراع بين القوى السياسية اللبنانية بعد عودته من منفاه الذي أمضى فيه قرابة ١٥ عاماً، ازدادت الأمور تشابكاً، إذ ظهرت

نياته للترشح إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، وفي ظل هذه الأجواء السياسية المشحونة، بدأت تظهر استقطابات خارجية بين القوى السياسية اللبنانية وأطراف خارجية وإقليمية ودولية. وقد تركز الصراع بين هذه الأطراف حول المطالبة بـ:

(أ) إبعاد النفوذ السوري عن لبنان.

(ب) إلغاء التمديد للرئيس إميل لحود.

(ج) نزع سلاح المقاومة الإسلامية اللبنانية تطبيقاً للقرار رقم (١٥٥٩).

ويمكن القول إن الطلب الثالث هو الطلب الذي فجر الأوضاع في لبنان ودفع قيادة المقاومة إلى الدفاع عن سلاحها بأي ثمن بعد أن فشلت في إقناع الأطراف الداخلية بأهمية امتلاكها للسلاح في هذه المرحلة.

ومن خلال هذه الصورة للظروف السياسية الداخلية في لبنان التي يختلط فيها الوضع الإقليمي بالوضع الدولي، والمتغيرات الداخلية بالمتغيرات الخارجية، وبناء على هذه التشابكات الإقليمية والدولية والداخلية والخارجية، يبدو أن العدوان الإسرائيلي على لبنان هو نتاج للتفاعل في ما بينها. ولفهم أوسع للعلاقة العملية بين هذه المتغيرات نحتاج إلى تحليل علمي مترابط.

في هذا التحليل نشير في البداية إلى أمرين: الأول صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٩) الداعي إلى خروج القوات السورية من لبنان، والثاني نشوب الحرب العراقية – الأمريكية التي أدت إلى سقوط نظام صدام حسين. لقد ترتب على كل من هذين المتغيرين الأساسيين أحداث أخرى دفعت باتجاه تصعيد التوتر في المنطقة العربية، فالقرار رقم (١٥٥٩) جاء بمطالب سياسية لا يمكن تحقيقها بسهولة.

ولم يكن خروج القوات السورية من لبنان ليتم لولا مؤامرة اغتيال رفيق الحريري التي أدت إلى تزايد الضغوط على سوريا في فترة وجيزة موجهة إلى النظام السياسي نفسه، وبالتالي فإن النظام السوري وجد في تحالفه مع إيران مصلحة سياسية وأمنية، وكذلك النظام الإيراني الذي يتعرض لضغوط أمريكية وأوروبية لإجباره للتخلي عن برنامجه النووي. وقد تزايد التقارب الإيراني – السوري بعد خروج القوات السورية من لبنان. أما عن الحرب الأمريكية على العراق، فإن تداعياتها السياسية والأمنية والاستراتيجية متعددة ومتنوعة، وما يهمنا منها هو أن سقوط الدولة العراقية بجيشها ومؤسساتها وحكمها العسكري قد أدى إلى اختلال التوازن الاستراتيجي والعسكري في منطقة الخليج العربي، حيث كان التوازن قائماً على وجود قوتين استراتيجيتين، هما العراق وإيران. وهكذا يمكننا الاستنتاج أن الحرب الإسرائيلية تجاه لبنان أدت بشكل مباشر إلى المساهمة في إعادة تشكيل خريطة التحالفات الداخلية في لبنان، بل حتى التحالفات الإقليمية والدولية أيضاً، وهو ما يذهب إلى تأكيده سامح راشد في مقالة له في مجلة السياسة الدولية

بعنوان: «ما بعد حرب لبنان: تحالفات جديدة وأخرى متجددة»<sup>(١٢)</sup>.

## رابعاً: الجهود الدبلوماسية العربية والدولية لاحتواء العدوان الإسرائيلي على لبنان

لقد أدى العدوان الإسرائيلي على لبنان إلى إثارة المشاعر الإنسانية نظراً إلى ما رافقه من وحشية ودمار. وعلى رغم الجهود الدبلوماسية لوقف هذا العدوان، إلا أن نتائجها تأخرت كثيراً حتى تمكنت إسرائيل من تدمير البنية التحتية للدولة اللبنانية. ولولا الحقائق التي كانت تجري على ساحة القتال، والمتمثلة في الردع المتبادل للمقاومة اللبنانية، لتأخر قرار وقف العمليات الحربية إلى أكثر من ذلك. وفي هذا الصدد، يمكننا رصد الجهود الدبلوماسية المتمثلة في الجهود الدبلوماسية العربية، والجهود الدبلوماسية الدولية.

### ١ - الجهود الدبلوماسية العربية

وقد جاءت هذه الجهود بعد عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بيروت، إذ خرج هذا المؤتمر بنتيجتين:

**الأولى:** عاطفية متمثلة في التضامن مع الشعب اللبناني وإدانة العدوان الإسرائيلي.

**الثانية:** عملية تمثلت في تشكيل وفد عربي قام بالسفر إلى الأمم المتحدة وحضر مناقشات مجلس الأمن، وقد كان للحضور العربي دور مهم في إعادة صياغة مشروع قرار مجلس الأمن الذي كان في صورة مشروع فرنسي - أمريكي لوقف مشترك لإطلاق النار.

كما أن أعضاء المؤتمر الوزاري العربي تجنبوا توجيه أي لوم إلى المقاومة اللبنانية أو تحميلها نتيجة ما حدث، ومن جهة أخرى فقد تبنت القمة نقاط الرئيس السنيورة لوقف القتال.

### ٢ - الجهود الدبلوماسية الدولية

#### أ - مؤتمر روما

لقد ارتبط التحرك الدبلوماسي لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان بالموقف الأمريكي بشكل مباشر، فالموقف الأمريكي الذي أعلن في البداية لخص في أن وقت وقف إطلاق النار لم يحن بعد، وهذا ما يفيد تأخر الجهود الدولية لإيجاد حل سلمي للأزمة.

ولم تخرج الولايات المتحدة الأمريكية عن صمتها إلا بعد اليوم الثالث عشر للعدوان، إذ دعت على لسان وزيرة خارجيتها إلى وقف إطلاق النار لأول مرة منذ بداية العدوان.

(١٢) سامح راشد «ما بعد حرب لبنان: تحالفات جديدة وأخرى متجددة»، السياسة الدولية، العدد ١٦٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٦).

والحقيقة أن هناك تفسيرين لهذه الصحوة الأمريكية المتأخرة: التفسير الأول يتعلق بالوضع المخرج للقوات الإسرائيلية التي فشلت في تحقيق أهدافها في لبنان، واستمرار المقاومة في إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل، وأخذ التهديدات المستمرة للمقاومة بقصف تل أبيب على محمل الجد. أما التفسير الثاني فهو يتمثل بمحاولة فرنسا ممارسة دور مؤثر في الأزمة، وكذلك محاولة روسيا الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال الأزمة اللبنانية، وبالتالي استعادة نفوذها ومكانتها الدولية التي فقدتها منذ عام ١٩٩١، إذ دعت إلى هدنة إنسانية لمدة ٧٢ ساعة. وقد رفضت إسرائيل هذا العرض الروسي، كما أن ضعف الدور السياسي لأوروبا بصفة عامة كان سبباً مباشراً لانفراد الأمم المتحدة بإدارة الأزمة سياسياً، إذ انقسمت الدول الأوروبية في مواقفها من مسودة البيان التي صدرت عن رئاسة الاتحاد الأوروبي التي تتولاها فنلندا، والتي دعت فيه إلى وقف فوري لإطلاق النار. لقد رفض عدد من الدول الأوروبية هذه المسودة، وتبنى الوزراء الأوروبيون في اجتماع طارئ في بروكسل بياناً أقل حدة دعوا فيه إلى وضع نهاية فورية للعمليات الحربية في لبنان، يعقبها وقف لإطلاق النار. وقد عكس الموقف من الأزمة إعادة تشكيل وصياغة للتحالفات مع الولايات المتحدة، وذلك يعود بشكل مباشر إلى تغير الحكومات التي تعارض أو تؤيد الولايات المتحدة في سياستها الخارجية تجاه الحرب مع العراق، فإيطاليا وإسبانيا انتقلتا من الصف المؤيد للسياسات الأمريكية خلال فترة حكم رئيسي الوزراء أنزار وبيبرلسكوني إلى الصف المعارض في عهد ثباتيرو برودي، في حين أن ألمانيا اقتربت أكثر من الصف المؤيد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عهد المستشارة أنجيلا ميركل. أما بريطانيا في عهد طوني بلير، فقد استمرت كعادتها نسخة مكررة ومؤيدة للمواقف والسياسات الأمريكية.

وقد أدى الموقف الألماني الداعم للولايات المتحدة الأمريكية في عهد ميركل إلى إضعاف التحالف الفرنسي - الألماني - الروسي الذي تشكل منذ سنوات، واتخذ موقفاً معارضاً للحرب الأمريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣. وفي ظل هذه الانقسامات الدولية إزاء الأزمة، كان من الطبيعي جداً أن يفشل مؤتمر روما في الخروج بقرار دولي موحد وقوي يعمل على وقف العدوان الإسرائيلي. وفي البيان الختامي الذي تلاه وزير الخارجية الإيطالي ماسيمو داليمبا أشار إلى أن المحادثات حول التوصل إلى وقف إطلاق النار قد فشل بسبب الإصرار الأمريكي على ضرورة توفر ظروف سياسية وأمنية تسمح بوقف إطلاق نار دائم. وهذا ما أكدته وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عندما قالت في مؤتمر صحافي في ختام المؤتمر: «يجب أن يكون لدينا خطة تهية فعلياً ظروفًا تمكن من وقف إطلاق النار يكون قابلاً للاستمرار»<sup>(١٣)</sup>. وقد حضرت هذا المؤتمر ١٥ دولة وثلاث منظمات دولية برئاسة كل من الولايات المتحدة وإيطاليا، ولم تتم دعوة إيران أو

سوريا لحضور هذا المؤتمر. أما إسرائيل فقد كان الحضور الأمريكي يكفيها.

## ب - قرار مجلس الأمن رقم (١٧٠١)

لم يكن القرار رقم (١٧٠١) لحل الأزمة إلا تعبيراً عن المصالح الدولية والعربية والإسرائيلية المتناقضة، وربما هذا ما يفسر قبول جميع الأطراف بنود القرار، وفي الوقت نفسه إعطاء كل طرف الفرصة لاعتبار القرار تنويحاً لتحقيق نصر سياسي.

وقد استند القرار المشار إليه سابقاً إلى المشروع الفرنسي - الأمريكي الذي احتوى على ٩ نقاط، من أهمها الوقف الكامل للأعمال الحربية، واحترام الخط الأزرق، ودعم وقف إطلاق نار دائم، واحترام سيادة البلدين، وترسيم حدود لبنان بما فيها مزارع شبعا، ونشر قوة دولية بموافقة البلدين، وإقامة منطقة منزوعة السلاح بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تستثنى الجيش اللبناني والقوات الأممية، وتطبيق اتفاق الطائف وقرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم (١٥٥٩)، وفرض حظر الأسلحة على لبنان عدا الأسلحة التي تجيز استيرادها الحكومة اللبنانية. كما يطلب مشروع القرار الأمريكي - الفرنسي تسليم الجنديين الإسرائيليين من دون شروط ومن دون ذكر للأسرى اللبنانيين. وقد ثار خلاف أمريكي - فرنسي حول ثلاث نقاط يتضمنها هذا المشروع<sup>(١٤)</sup>:

(١) توقيت انسحاب إسرائيل من المناطق اللبنانية التي احتلتها أخيراً.

(٢) كيفية تناول موضوع مزارع شبعا.

(٣) كيفية التجاوب مع استعداد الحكومة اللبنانية لإرسال الجيش إلى الجنوب.

في حين أن الولايات المتحدة أيدت المطلب الإسرائيلي المتمثل في بقاء القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان حتى انتشار القوات الدولية.

وقد كان للاعتراض العربي على مسودة القرار السابق، والتي حملها الوفد العربي إلى مجلس الأمن برئاسة الأمين العام للجامعة العربية، وعضوية وزير الخارجية قطر والإمارات، وكذلك تأكيد المندوب الروسي في مجلس الأمن أن بلاده ليست على استعداد للتصويت لصالح مشروع قرار لا يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، دور أساسي في إجراء تعديلات مهمة على مسودة القرار لصالح لبنان، وفي النهاية خرج القرار رقم (١٧٠١) من مجلس الأمن، والداعي إلى وقف القتال بين الطرفين الإسرائيليين واللبنانيين، ليفتح مرحلة جديدة من الصراع حول كيفية وضع بنود القرار موضع التطبيق الفعلي، وبخاصة في ما يتعلق بنشر القوات الدولية والترتيبات الأمنية في الجنوب اللبناني.

(١٤) أبو بكر الدسوقي، «جهود عربية متواصلة لتعديل المشروع الأمريكي والفرنسي المشترك في مجلس

< <http://www.siyassa.org.eg> > .

الأمن،»

وقد خرج القرار يوم ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى حيّز الوجود خلال الجلسة رقم (٥٥١١) التي عقدها مجلس الأمن مكوناً من ١٩ مادة، دعا في المادة الأولى إلى وقف تام للأعمال القتالية يستند بصورة خاصة إلى وقف حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية الفوري للهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية. أما في المادة الثانية، فقد دعا القرار إلى نشر قوات دولية في الجنوب اللبناني، وقد حدّدت المادة (١١) من القرار الحد الأقصى لهذه القوات بـ ١٥,٠٠٠ جندي، كما حددت مهامها كما يلي:

أ - رصد وقف الأعمال القتالية.

ب - مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية في أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب بما في ذلك على طول الخط الأزرق وفي أثناء سحب إسرائيل قواتها المسلحة وفق ما نصت عليه الفقرة (٢).

ج - تنسيق أنشطتها المتصلة بأحكام الفقرة ١١ (ب) مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل.

د - تقديم مساعدتها لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والأمنة للمشردين.

هـ - مساعدة القوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء المنطقة المشار إليها في الفقرة (٨).

و - مساعدة حكومة لبنان بناء على طلبها على تنفيذ أحكام الفقرة (١٤) (١٥).

كما دعا القرار رقم (١٧٠١) إلى ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الجنوب اللبناني عند البدء في نشر القوات الدولية، بالإضافة إلى الإجراءات العاجلة لوقف العمليات القتالية، فقد دعا القرار إلى اتخاذ إجراءات أخرى بهدف بناء ترتيبات أمنية تصبّ في صالح الطرف الإسرائيلي في الدرجة الأولى. ومن هذه الترتيبات إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة، ومنع وجود قوات أجنبية في لبنان من دون موافقة حكومته ومنع مبيعات أو إمدادات الأسلحة ذات الصلة إلى لبنان.

وبشكل عام، فإن القرار قد دخل إلى حيّز التنفيذ بعد أيام قليلة من صدوره في ١١/٨/٢٠٠٦. أما مسألة الالتزام به، فستبقى رهينة تطورات الأوضاع السياسية والأمنية على جبهة القتال.

---

(١٥) الفقرة (١٤) المقصودة هنا في القرار رقم (١٧٠١) تتعلق بتأمين الحدود اللبنانية لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان من دون موافقتها. ويمكن الرجوع إلى نصّ القرار المنشور على موقع الأمم المتحدة بأكثر من لغة على موقع: <http://www.un.org>.

## خاتمة

من خلال هذه الدراسة التحليلية المقارنة بين العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ١٩٨٢، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦، تبين لنا أنه على الرغم من مضي ما يقارب من ٢٤ عاماً على العدوانين، إلا أن الأهداف الاستراتيجية للعدوانين متشابهة تماماً، الأمر الذي يقودنا إلى القول إن الجنوب اللبناني يحظى بمكانة متميزة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وعليه فإن الحكومة الإسرائيلية تتبنى سياسة استراتيجية معينة تركز على عدم السماح بوجود أي قوة مقاومة في الجنوب بشكل يهدد أمنها السياسي والأمني والاقتصادي.

وعليه، فإن قضية التذرع بختطف الجنديين الإسرائيليين هي عبارة عن ذريعة مشابهة لذريعة العدوان عام ١٩٨٢، إذ تذرعت آنذاك بمحاولة قتل المقاومة الفلسطينية للسفير الإسرائيلي في لندن.

وإجمالاً يمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني في الآتي:

١. عدم السماح بوجود أي قوة مقاومة بالقرب من الحدود مع لبنان بغض النظر عن هوية هذه المقاومة.
  ٢. السعي الإسرائيلي الدائم إلى تغيير موازين القوى في لبنان لصالح تيارات مستعدة للتفاوض وتقديم التنازلات.
  ٣. استمرار هيمنة إسرائيل على مزارع شبعاء.
- وبناءً على هذه الأهداف الاستراتيجية، فإن العدوان الإسرائيلي على لبنان سيتكرر ما دامت إسرائيل لم تحقق أيّاً من الأهداف السابقة ■